واسرائيل وافتتح المؤتمر يوم ١٢/٢١ (ووفقا « للاهرام » (١٢/٢٢) كان اول « خلاف » نشأ « عندما أصر وفد مصر واعترض وفد اسرائيل على وضع مائدة سابعة للوفد السوري المتغيب كذلك قالت الصحيفة المصرية ان الوفد الاسرائيلي اثار « ازمة » بالنسبة لترتيب موائد الوفود ، وفي الحالتين كانت رغبة الوفد المصري هي المتغلبة . كذلك قالت الاهرام انه « لم يتصافح اعضاء الوفدين العربيين مع اعضاء الوفد الاسرائيلي كما لم يتبادل احد تحية ولو بايماءة الرأس !! ») وكان اول المتحدثين كورت فالدهايم ، الامين العام للامم المتحدة ، تلاه اندريه جروميكو ، وزير الخارجية السوفياتي وهنري كيسنجر، ثم اسماعيل فهمي وزيد الرفاعي ، رئيس وزراء الاردن وزير خارجيته ، وفي جلسة بعد الظهر تكلم ابا ايبان وزير خارجية اسرائيل ورد عليه فهمي . ولم تسفر المباراة الخطابية التي شهدتها جلسات الافتتاح سوى عن تشكيل لجنة عسكرية مصرية — اسرائيلية ، فقد صرح فالدهايم (١٢/٢٢) انه « بعد مداولات رسمية توصل المؤتمر الى اجماع حول اعماله من خلال تشكيل لجنة عمل عسكرية ولجان عمل اخرى ايضا التي يرغب المؤتمر في أن تشكل في المستقبل . ان لجنة العمل العسكرية ستبدأ بمناقشة مسألة فصل القوات وسترفع لجان العمل توصياتها الى المؤتمر الذي سيستمر في مستوى السفراء على الاقل . ويعود المؤتمر الى الانعقاد في مستوى وزراء الخارجية في جنيف حسبما تقضي الحاجة في ضوء التطورات » .

وكان أمرا طبيعيا الا يشارك الاردن في هذه اللجنة العسكرية بسبب عدم « ارتباط » قواته بالقوات الاسرائيلية . غير ان الوفد الاردني كما يظهر من تصريحات اعضائه كان يصر على اثارة هذا الموضوع فقد ادلى الرفاعي بعد عودته من مؤتمر جنيف بتصريح قال فيه ان موضوع فصل القوات المتحاربة في الشرق الاوسط « يجب الا يكون مقصورا على جبهة واحدة فقط بل يجب ان يشمل جميع الجبهات العربية مع اسرائيل بما فيها الاردن » (« الدستور » ١٢/٢٤) . ولا يوجد تفسير لهذا الاصرار الا واحدا من اثنين او كليهما معا . ان « استبعاد » الاردن من المرحلة الاولى من المفاوضات قد تعتبر ظاهرة خطيرة اذا هي تكررت ، وبذلك فأن اصرار الاردن على التواجد في جميع مراحل المفاوضات حتى العسكرية منها يكرس وجوده اصيلا فيها . والتفسير الثاني ان احتمال عودة القوات الاردنية عن خط النهر في حال مفاوضات فصل القوات يتيح للاردن في هذه المرحلة المبكرة من المفاوضات — وقبل مشاركة الطرف الفلسطيني في تقرير مصير الاراضي الفلسطينية المحتلة — اعادة الادارة الاردنية الى جزء من الضفة الغربية الامر الذي يضع العصي في عجلة المقاومة الفلسطينية في مطالبتها بان يكون لها حق تقرير مصير هذه المنطقة .

عقدت اللجنة العسكرية ست جلسات (١٢/٢٦ و ١٢/٢٩ اعلن بعدها عن تأجيل الجلسات الى ما بعد الانتخابات و١/٢ و١/٤ و١/٧ و١/٩ اعلن في ختامها عن تأجيل المباحثات الى ما بعد ستة ايام) . ما الذي دار في تلك الجلسات ؟ ان البيانات التي كانت تصدر في اعقاب كل جلسة لا تشير الى ذلك فقد كانت مقتضبة غامضة . غير انه يبدو واضحا من خلال التقارير الصحافية ان المحادثات كانت فاشلة . ففي اعقاب الجلسة الثانية كتبت « الاهرام » (١٢/٣١) تقول ان مصر واسرائيل توصلتا الى اتفاق على بعض المبادىء الخاصة بفك ارتباط قواتهما على جبهة القناة . وقالت ان الجانبين اتفقا على تقسيم المباحثات الى مرحلتين بحيث تناقش في المرحلة الاولى المبادىء التي سيتم على أساسها الفصل بين القوات وقد طرحت خمسة مبادىء في هذا الصدد تم الاتفاق على بعضها ولا يزال البعض الاخر قيد المناقشة . واضافت ان من بين هذه المبادىء ان يكون المقصود من الفصل بين القوات ان تنسحب القوات الاسرائيلية الى نقطة ما على الضفة الشرقية للقناة وان تكون المسافة الفاصلة بين القوات المصرية والاسرائيلة نحو ٣٠ كيلومترا وان تكون قناة السويس خارجة عن مدى مدفعية القوات الاسرائيلية . وقالت ان هذه المبادىء طرحت للمناقشة في البداية لانها يمكن ان تسهل البحث في المسائل التفصيلية المقبلة . وذكرت ان المرحلة الثانية تتعلق بفصل القوات على الطبيعة وبشكل مفصل يحدد مواقع كل جانب . وذكرت ان الجانب المصري في المحادثات اوضح ان عودة القوات المصرية الى مواقع ما قبل ٦ تشرين الاول ليست مطروحة للمناقشة وان القوات الاسرائيلية هي الوحيدة التي يجب ان تنسحب الى مواقع